

المستجد في إبرام العقود الإدارية في ظل القانون 23-12

The new developments in the conclusion of administrative contracts in Law 12-23

رؤوف منصوري*، جامعة سطيف 02

r.mansouri@univ-setif2.dz

سامي قريدي، جامعة سطيف 02

s.gridi@univ-setif2.dz

تاريخ إرسال المقال: 2025/11/19 تاريخ قبول المقال: 2026/05/01 تاريخ نشر المقال: 2026/05/31

الملخص:

يشكل القانون 23-12 الإطار الأساسي الذي ينظم كيفية إبرام العقود الإدارية، بما يضمن الشفافية وحسن تسيير المال العام. ويحدد هذا القانون المبادئ العامة للصفقات العمومية، خصوصًا المساواة وتكافؤ الفرص وحرية المنافسة بين المتعاملين. كما يفرض إجراءات تمهيدية دقيقة تشمل الإعلان عن الطلبات ودراسة العروض وفق معايير موضوعية. ويشدد القانون على ضرورة إعداد دفاتر شروط واضحة تحفظ حقوق الإدارة والمتعاملين. كما يعزز دور الرقابة المالية والمحاسبية للحد من التجاوزات وضمان احترام القواعد القانونية. ويتيح القانون مسارات للطعن الإداري والقضائي لضمان حماية حقوق المتنافسين. ويعتمد نظامًا قائمًا على الشفافية من خلال نشر معلومات الصفقات ونتائج الإسناد. كما يشجع على المنافسة النزيهة لنقادي الاحتكار والصفقات المشبوهة. ويهدف إلى تحسين جودة الخدمات والمشاريع العمومية. وفي النهاية، يسعى القانون إلى تحقيق توازن بين متطلبات المرفق العام وضمانات المتعاملين الاقتصاديين.

الكلمات المفتاحية: صفقة، إبرام، قانون، إدارة، عقد.

Abstract:

Law 12-23 establishes a clear legal framework for concluding administrative contracts to ensure transparency and proper use of public funds. It sets principles of equality, fair competition, and objective evaluation of bids. The law requires well-defined tender documents and strengthens financial and administrative oversight. It provides appeal mechanisms to safeguard the rights of participating economic operators. Overall, Law 12-23 aims to enhance efficiency, integrity, and accountability in public procurement.

Key words: Contract, conclusion, law, administration, contract.

المقدمة:

تُعد العقود الإدارية من أهم الآليات القانونية التي تعتمد عليها الإدارة لتحقيق أهداف المرفق العام. وبالنظر إلى التطورات الاقتصادية والمؤسسية، أصبح من الضروري تحديث الإطار الذي يحكم إبرام هذه العقود،

وفي هذا السياق جاء القانون 23-12 ليشكل محطة تشريعية بارزة تعكس توجه الدولة نحو إرساء قواعد أكثر شفافية وفعالية.

فقد قدّم هذا القانون مجموعة من المستجدات التي مست مختلف مراحل عملية الإبرام، بما في ذلك الإعلان، والمنافسة، واختيار المتعامل، وإبرام العقد، والرقابة على التنفيذ. ويُعد تعزيز الشفافية أحد أبرز الأهداف التي سعى إليها القانون الجديد، إذ فرض آليات أكثر دقة لنشر المعلومات المتعلقة بالصفقات العمومية، كما أكد على ضرورة توفير معاملة عادلة ومتساوية لجميع المتنافسين.

من بين المستجدات المهمة اعتماد معايير موضوعية أكثر صرامة لتقييم العروض، وهو ما يسمح بتحقيق أكبر قدر من الفعالية في اختيار العرض الأنسب. كما عزز القانون من آليات الرقابة القبلية والبعدية على عمليات الإبرام من خلال منح سلطات أكبر لهيئات المراقبة المالية والإدارية، وأدخل تعديلات تتعلق بتحسين جودة دفاتر الشروط لضمان وضوح الالتزامات والحقوق بالنسبة للإدارة والمتعاملين الاقتصاديين.

يُعتبر تعزيز الرقمنة أحد الجوانب الجديدة التي ركز عليها التشريع، حيث تم دعم إجراءات الإبرام الإلكتروني لتسريع المساطر وتحسين شفافيتها، كما تضمن القانون قواعد جديدة للحد من الاحتكار والاتفاقات المسبقة بين المتنافسين بما يعزز بيئة منافسة نزيهة وفعالة.

فيم أتاح القانون مسارات للطعون أكثر مرونة وفعالية، مما يساهم في حماية حقوق المتعاملين وضمان عدالة العملية التعاقدية، كما جاء بمقاربات جديدة تركز على الجودة بدلاً من معيار السعر فقط، وهو ما يعكس تطوراً مهماً في نظرة المشرع للصفقة العمومية.

كذلك شجع القانون على إدماج البعد البيئي والاجتماعي في بعض العقود بما ينسجم مع توجهات التنمية المستدامة، ويبرز من خلال كل هذه المستجدات حرص المشرع على التوفيق بين نجاعة المرفق العام ومتطلبات الحكامة الجيدة. فإبرام العقود لم يعد مجرد إجراء إداري تقليدي، بل أصبح عملية مؤطرة بضوابط دقيقة لحماية المال العام وضمان جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، الأمر الذي يجعل من القانون 23-12 إطاراً متقدماً لتنظيم التعاقد العمومي ويمثل خطوة مهمة نحو تحديث الإدارة وتعزيز الثقة في تدبير الصفقات العمومية.

1- الإطار القانوني لإبرام العقود الإدارية في ظل القانون 23-12

يشكل القانون 23-12 قاعدة تشريعية جديدة تروم إعادة تنظيم إبرام العقود الإدارية وفق مقاربة حديثة تراعي التحولات الاقتصادية والإدارية المتسارعة، وتبني على مبادئ الشفافية والكفاءة والنجاعة. وقد جاء هذا القانون استجابة لحاجة ملحة إلى تحديث الإطار القانوني الذي يؤطر الصفقات العمومية، بعدما أظهرت التجارب السابقة وجود عدد من الثغرات والإشكالات العملية التي كانت تعيق تحقيق فعالية حقيقية في تدبير المال العام. ولذلك، فإن القانون الجديد لا يُعد مجرد تعديل تقني، بل يمثل تحولاً نوعياً يرمي إلى ترسيخ

ثقافة الحكامة الجيدة داخل الإدارة العمومية، وتعزيز الثقة بين المرفق العام والمتعاملين الاقتصاديين من مقاولات وشركات ومؤسسات إنتاجية وخدمانية¹.

ويركز القانون، في بنيته الأساسية، على وضع إطار قانوني واضح ودقيق يضمن التوازن بين حماية المال العام من جهة، وتسهيل مساطر المنافسة وفتح المجال أمام مختلف الفاعلين الاقتصاديين من جهة أخرى. ويتجلى ذلك عبر وضع قواعد دقيقة تضبط مراحل الإعداد والإعلان وتقديم العروض، وتمنع التأويلات المتضاربة التي كانت تعيق سير المساطر في فترات سابقة. كما يؤكد القانون على ضرورة نشر المعلومات المتعلقة بالصفقات في الوقت المناسب، بما يضمن مبدأي الشفافية وتكافؤ الفرص بين جميع المتنافسين، ويحد من حالات الاحتكار أو الإقصاء غير المبرر للمقاولات الصغرى والمتوسطة².

ومن بين المستجدات البارزة التي جاء بها القانون 23-12، تعزيزه للرقابة على مختلف مراحل الإبرام، سواء الرقابة الإدارية أو الرقابة المالية أو الرقابة الخارجية، وذلك من خلال فرض مساطر دقيقة للتتبع والتقييم، واعتماد آليات جديدة لإعداد التقارير الدورية وتوثيق العمليات. كما أقر القانون مساطر فعالة للطعن في القرارات غير المشروعة، مما يضمن حق المتنافسين في الاعتراض وفق إطار قانوني منظم يمنع العشوائية، ويسهم في تصحيح الاختلالات دون تعطيل المشاريع العمومية.

ويهدف القانون أيضًا إلى تحسين جودة المشاريع والخدمات العمومية، عبر إلزام الإدارة بإعداد دفاتر تحملات أكثر وضوحًا، وإدراج معايير تقنية ومالية دقيقة تضمن الحصول على منتج أو خدمة ذات قيمة مضافة حقيقية. كما يشجع القانون الإدارات على تبني معايير الجودة والابتكار في اختيار المتعاقدين، بدل الاختصار على معيار الثمن الأقل الذي كان يثير إشكالات عديدة في جودة الإنجاز³.

من المستجدات المهمة كذلك، تشجيع القانون على إدماج المعايير البيئية والاجتماعية في العقود الإدارية، انسجامًا مع توجهات التنمية المستدامة. ويشمل ذلك اعتماد معايير تحافظ على الموارد الطبيعية، وتشجع على استعمال الطاقات النظيفة، وتضمن احترام حقوق العمال وحقوق الجماعات المحلية، بما يجعل الصفقات العمومية أداة فعالة في دعم التنمية الشاملة والمستدامة⁴.

وتبرز أهمية القانون أيضًا في تحديد المسؤوليات والالتزامات بشكل دقيق، سواء بالنسبة للإدارة أو المتعاملين معها، ما يسهم في الحد من النزاعات التي كانت تنشأ بسبب غموض الالتزامات أو عدم وضوح واجبات الأطراف. ويهدف القانون إلى الحد من التجاوزات التي قد تظهر في مراحل الإبرام أو التنفيذ، كما يعمل على مكافحة الصفقات المشبوهة التي تُهدر المال العام وتسيء إلى صورة الإدارة.

و يمثل القانون 23-12 خطوة مهمة نحو تحديث الإدارة وتعزيز الحكامة الرشيدة في تدبير الصفقات العمومية، لأنه لا يقتصر على ضبط الإجراءات، بل يؤسس لثقافة جديدة داخل المرافق العامة، تقوم على الكفاءة والشفافية والمساءلة. ومن شأن هذا الإطار التشريعي أن يرفع من مستوى الثقة بين الإدارة والمجتمع والفاعلين الاقتصاديين، ويجعل العقود الإدارية رافعة حقيقية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية⁵.

1.1- المبادئ العامة لإبرام العقود الإدارية:

يرتكز القانون 23-12 على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحكم عملية إبرام العقود الإدارية، بما يضمن العدالة والمنافسة الحرة. هذه المبادئ تعكس حرص المشرع على حماية المال العام وتعزيز الشفافية في الإجراءات. كما توفر إطاراً قانونياً يحفظ حقوق الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين على حد سواء. ويحدد القانون مبادئ المساواة وتكافؤ الفرص وحرية المنافسة. ويؤكد على أهمية الشفافية في الإعلان عن الصفقات ونشر نتائج التقييم. كما يربط القانون بين الجودة والكفاءة في اختيار العروض. ويضع الأسس لتقييم العروض بشكل موضوعي وواضح. ويعزز بذلك بيئة تعاقدية عادلة ومستقرة⁶.

- مبدأ الشفافية والمنافسة

يعد مبدأ الشفافية من أبرز المبادئ التي ركز عليها القانون 23-12، إذ يفرض الإعلان عن جميع الصفقات العمومية ونشر جميع المعلومات المتعلقة بها لضمان وصول كافة المتنافسين إلى فرص متساوية. ويشمل ذلك الإعلان عن طلبات العروض ودفاتر الشروط ونتائج التقييم وقرار الإسناد النهائي.

يهدف ذلك إلى الحد من الاحتكار والممارسات غير المشروعة، وضمان المنافسة النزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين. كما يشجع القانون على الإفصاح عن المعايير الموضوعية المستخدمة في تقييم العروض، بما يضمن العدالة والوضوح في الإجراءات. ويمنح القانون الجهات الرقابية صلاحيات واسعة للتحقق من التزام الإدارة بهذه المبادئ⁷.

كما يتضمن القانون آليات للطعن في حالة الإخلال بالشفافية أو التمييز بين المتنافسين. ويعزز القانون أيضاً دور الرقابة الرقمية في متابعة الصفقات والإعلانات الإلكترونية.

ومن خلال هذا المبدأ، يسعى القانون إلى خلق بيئة تنافسية تشجع الابتكار والكفاءة. ويضمن حماية المال العام وتحقيق المصلحة العامة. ويؤكد على أن الالتزام بالشفافية والمنافسة ليس خياراً، بل واجب قانوني ملزم على جميع الأطراف. ومن خلاله، يتم تعزيز الثقة بين الإدارة والمقاولين. ويحد من فرص الفساد والتلاعب في الصفقات. كما يشجع على المشاركة الفعالة للقطاع الخاص. ويضمن استغلال الموارد العامة بأكثر الطرق كفاءة وفعالية⁸.

- مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص

يهدف مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص إلى ضمان أن جميع المتنافسين لديهم نفس الحظوظ في الوصول إلى الصفقات العمومية دون أي تمييز. ويعكس هذا المبدأ روح العدالة في اختيار العروض ومنع المحاباة أو التفضيل غير المبرر. ويفرض القانون على الإدارة الالتزام بمعايير واضحة وموضوعية عند تقييم العروض، بما يمنح كل متعامل فرصة عادلة. ويشمل ذلك وضع شروط المشاركة بعناية، وتحديد المعايير الفنية والمالية لتقييم العروض بشكل متساوٍ. كما يفرض القانون عقوبات في حال مخالفة هذه المبادئ.

ويعزز القانون وجود آليات للطعن الإداري والقضائي لحماية حقوق المتنافسين. ويضمن هذا الإطار أن أي قرار إداري يتم اتخاذه يكون مستنداً إلى معايير قانونية واضحة. ويشجع القانون على الشفافية في جميع مراحل الإبرام. ويسهم في تعزيز الثقة بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين. كما يقلل من مخاطر النزاعات القانونية المتعلقة بالصفقات. ويضع القانون أسساً لضمان العدالة التنافسية.⁹

ويؤكد على ضرورة توثيق جميع الإجراءات لتكون قابلة للمراجعة. ويحفز القطاع الخاص على الالتزام بالمعايير القانونية. ويسهم هذا المبدأ في تحسين جودة المشاريع والخدمات العامة. ويحد من الممارسات غير القانونية والتصرفات التعسفية في عملية الإبرام. ويجعل العملية التعاقدية أكثر شفافية وعدالة لجميع الأطراف.

2.1- المستجدات في الإجراءات التعاقدية:

تضمن القانون 23-12 مجموعة من المستجدات التي تطل كافة مراحل الإجراءات التعاقدية. وقد ركز على تطوير المساطر لتسهيل إبرام العقود مع ضمان الشفافية والكفاءة. ويشمل ذلك تحسين دفاتر الشروط، وتعزيز الرقابة، وتفعيل الطعون. كما أضاف القانون آليات رقمنة للإجراءات لضمان السرعة والدقة. ويهدف القانون من هذه المستجدات إلى تقليل التجاوزات وتحسين فعالية الصفقات العمومية. كما يسعى إلى دمج معايير الجودة والبعد البيئي والاجتماعي في عملية الاختيار. ويؤكد القانون على أهمية توحيد المساطر الإدارية لتقادي التعقيد. ويعزز بذلك ثقة المتعاملين الاقتصاديين في النظام التعاقدي.¹⁰

- تحسين دفاتر الشروط:

أدخل القانون 23-12 تحسينات هامة على القوانين المتبعة في إبرام العقود، بدءاً من مرحلة إعداد دفاتر الشروط وحتى توقيع العقد وتنفيذه. ويهدف هذا التطوير إلى جعل القانون أكثر وضوحاً وفعالية، وتقليل التعقيدات الإدارية التي كانت تواجه المتعاملين. ويشمل ذلك تحديد شروط دقيقة لكل مرحلة من مراحل الإبرام، مع وضوح المسؤوليات والالتزامات. كما فرض القانون معايير موضوعية لتقييم العروض،

مع التركيز على الجودة والكفاءة بدلاً من السعر وحده. وقد عزز القانون أيضاً أهمية الوثائق التعاقدية الرسمية لضمان الشفافية وتسهيل الرقابة. كما شجع على استخدام التكنولوجيا في إعداد وتبادل الوثائق، مما يقلل من الأخطاء والتأخير.¹¹

ويعطي القانون أهمية خاصة لتوثيق جميع مراحل الإبرام لضمان إمكانية المراجعة والمحاسبة. ويضع القانون آليات واضحة لتعديل العقود أو إنهائها عند الضرورة، مع مراعاة حماية حقوق الطرفين. كما يهدف هذا التحديث إلى تعزيز الثقة بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين.

ويضمن القانون أيضاً أن تكون الإجراءات متاحة لجميع المتنافسين بشكل متساوٍ. ويعزز التعديلات الجديدة المصادقية القانونية للعملية التعاقدية. كما يضع أسساً لتقييم الأداء والمتابعة الفعالة للعقود. ويحد من الممارسات غير القانونية ويقلل من مخاطر النزاعات. ويعطي الأولوية للاستخدام الأمثل للموارد العامة. ويؤكد على الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية في كل مرحلة

- الرقابة والطعن والإجراءات الرقمية:

اشتملت المستجدات على تعزيز آليات الرقابة والطعن لضمان التزام الإدارة بالقواعد القانونية والمعايير الأخلاقية. وقد منح القانون الهيئات الرقابية صلاحيات واسعة لمراقبة كل مراحل الإبرام، بما يشمل الرقابة المسبقة واللاحقة على الصفقات. كما وضع القانون آليات للطعن الإداري والقضائي لضمان حماية حقوق المتعاملين الاقتصاديين في حال وجود تجاوزات. ويعتمد القانون أيضاً على استخدام التكنولوجيا الرقمية لتسهيل تقديم العروض ومتابعة الصفقات، مما يقلل من التعقيد البيروقراطي ويزيد من الشفافية. ويتيح النظام الرقمي توثيق كل الإجراءات بدقة، ويسهل مراجعتها من قبل الجهات الرقابية.¹²

كما يحد من الممارسات غير المشروعة ويعزز المنافسة العادلة بين المتعاملين. ويعطي القانون أهمية لإدماج البعد الاجتماعي والبيئي في العقود من خلال آليات متابعة إلكترونية دقيقة. ويشجع هذا النظام على الابتكار وتحسين جودة المشاريع والخدمات العمومية.

كما يوفر القانون قواعد واضحة للتعامل مع الطعون والمنازعات لضمان العدالة والإنصاف. ويضمن التتبع الكامل للصفقات والمراحل المختلفة للإبرام. ويعزز الثقة بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين. ويحفز القانون على الالتزام بالمعايير الدولية في المشتريات العمومية. كما يقلل من فرص الفساد والتلاعب. ويؤكد على الدور الاستراتيجي للرقابة الرقمية في إدارة الصفقات. ويجعل العملية التعاقدية أكثر شفافية وموثوقية وفعالية.¹³

2- أثر المستجدات القانونية على فعالية العقود الإدارية:

تتضح أهمية المستجدات التي أدخلها القانون 23-12 في أثرها المباشر على فعالية العقود الإدارية وتحسين جودة المشاريع والخدمات العامة. إذ لم تعد عملية إبرام العقود مجرد إجراء شكلي، بل أصبحت

منظومة متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالح الإدارة والمقاولين. وتتمثل أهمية هذه المستجدات في تحسين الشفافية، وتعزيز المنافسة، والحد من التجاوزات والصفقات المشبوهة. كما يسهم القانون في تسريع المساطر الإدارية وتقليل البيروقراطية. ويعزز الرقابة المالية والإدارية لضمان التزام الأطراف بالقواعد القانونية. ويشمل ذلك تحسين عملية التقييم واختيار الأنسب من العروض. كما يسعى القانون إلى دمج معايير الجودة والكفاءة والبعد البيئي والاجتماعي. وبالتالي، يمثل القانون أداة فعالة لتطوير الإدارة وتحقيق المشاريع بشكل أمثل.¹⁴

1.2- تحسين فعالية إدارة العقود:

تركز المستجدات القانونية الحديثة على تعزيز فعالية إدارة العقود الإدارية من خلال وضع إطار تشريعي أكثر وضوحاً ودقة، يحدد مراحل الإبرام والتنفيذ والمراقبة بطريقة تمنع الالتباس وتضمن حسن سير العمليات التعاقدية. ويهدف هذا الإطار إلى الحد من الهدر وترشيد استعمال الموارد المالية والبشرية عبر ضبط مساطر طلب العروض، وتحديد شروط المشاركة، وتوثيق خطوات الاختيار والإسناد بما يضمن سلامة القرارات وموضوعيتها.¹⁵

كما يعمل القانون على توفير آليات دقيقة تحدد مسؤوليات الإدارة والمتعاملين معها، سواء في مرحلة إعداد دفتر التحملات أو خلال مرحلة تنفيذ العقد، بما يقلل من النزاعات ويضمن استمرارية المرفق العام. وتشمل هذه الآليات تحسين متابعة تنفيذ المشاريع من خلال تقارير دورية، وإخضاع الصفقات لتقييمات تقنية ومالية تكشف مكامن الخلل وتقتح حلولاً تصحيحية في الوقت المناسب.¹⁶

ويولي القانون أهمية خاصة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإجراءات الإدارية، حيث يشجع على اعتماد النظم الرقمية التي تمكن من تسجيل العمليات، وأرشفة الوثائق، وتعقب التغيرات، وتبادل المعلومات بين مختلف المتدخلين بمرونة وسرعة. ويسهم هذا التوجه الرقمي في تقليل الأخطاء وتحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز الرقابة الفورية على المشاريع. ومن جانب آخر، تهدف المستجدات القانونية إلى ضمان التوافق بين البرامج والمشاريع العمومية وبين الاحتياجات الفعلية للمرفق العام، من خلال تشجيع التخطيط المسبق، وتقييم الجدوى، وإدماج معايير الجودة والتنمية المستدامة في مساطر التعاقد.¹⁷

- كما تلتزم النصوص القانونية بتكريس مبادئ الشفافية والمنافسة الحرة، عن طريق نشر المعلومات المتعلقة بالصفقات وتوفير فرص متكافئة للمقاولات، مما يعزز الثقة في المنظومة التعاقدية ويقوّي مناخ الأعمال. ويساعد ذلك في الحد من الممارسات غير القانونية، مثل تضارب المصالح أو المحاباة أو التلاعب في العروض، ويجعل النظام التعاقدي أكثر مصداقية وانسجاماً مع معايير الحكامة الجيدة. وبهذا تساهم المستجدات القانونية في بناء منظومة أكثر فعالية وشفافية، قادرة على الاستجابة لتحديات العصر وتقديم خدمة عمومية أكثر جودة وكفاءة.

- تحسين متابعة التنفيذ وتقييم الأداء

أدخل القانون 12-23 آليات دقيقة لمتابعة تنفيذ العقود وتقييم أداء المتعاملين، وهو ما يعزز فعالية المشاريع والخدمات العامة. ويشمل ذلك وضع مؤشرات واضحة لقياس جودة التنفيذ والالتزام بالمواعيد والشروط التعاقدية. كما يفرض القانون إعداد تقارير دورية عن تقدم العمل ومدى مطابقة الأداء مع المعايير المحددة. ويتيح هذا الإجراء للإدارة اتخاذ الإجراءات التصحيحية في حال وجود إخلالات. كما يعزز القانون دور الرقابة الداخلية والخارجية لضمان الالتزام بالمعايير القانونية والفنية. ويشجع القانون على استخدام نظم إلكترونية لمتابعة التنفيذ وتوثيق جميع المراحل.¹⁸

ويضمن ذلك دقة المعلومات وسهولة الوصول إليها للمراجعة. كما يحفز المتعاملين على الالتزام بالشروط التعاقدية وتحقيق الجودة المطلوبة. ويعزز القانون الشفافية والمساءلة في إدارة العقود. ويتيح للإدارة اتخاذ قرارات سليمة بشأن تمديد العقود أو تعديلها عند الحاجة. كما يضمن حماية المال العام وتقليل الهدر. ويشجع على تحسين الأداء العام للصفقات العمومية. ويحد من المخالفات والتجاوزات المحتملة. ويزيد من ثقة المواطنين والقطاع الخاص في النظام التعاقدي. ويضمن تحقيق أهداف المرفق العام بكفاءة وفعالية.¹⁹

آليات تحسين فعالية إدارة العقود الإدارية

يعدّ أحد المرتكزات الأساسية لتطوير الأداء المؤسسي والارتقاء بجودة الخدمات العمومية، خاصة في ظل التحديات المتزايدة التي تواجهها الإدارات في عصر التحول الرقمي وتعدّد حاجيات المواطنين والمقاولات. ويقوم تحسين فعالية هذه المنظومة على تبسيط المساطر وتوحيد الإجراءات وتحديث آليات العمل بما يضمن سرعة الإنجاز ودقة التنفيذ.

فمن جهة أولى، يتطلب الأمر مراجعة الإطار القانوني والتنظيمي للعقود الإدارية، بحيث تُضبط مراحل الإبرام والتنفيذ والمراقبة بشكل واضح ومرن يسمح للإدارة بالتحرك بفعالية دون الإخلال بمبادئ الشفافية والنزاهة والمنافسة الحرة.²⁰

ومن جهة ثانية، يشكّل الاستثمار في الرقمنة محوراً رئيسياً في الارتقاء بفعالية إدارة العقود، عبر اعتماد أنظمة معلوماتية حديثة تمكّن من تسجيل الطلبات وتتبع مراحل المشاريع وحفظ الوثائق وتسهيل التواصل بين مختلف المتدخلين. كما تساهم الرقمنة في الحد من الأخطاء البشرية وتقليص الزمن الإداري وتوفير قاعدة بيانات شاملة تساعد في اتخاذ قرارات مبنية على معطيات دقيقة.

ولا يقلّ تأهيل الموارد البشرية أهمية عن الرقمنة نفسها، إذ إن تحسين فعالية إدارة العقود يتطلب تكويناً مستمراً للموظفين في الجوانب القانونية والتقنية والمالية، وتعزيز قدراتهم على استعمال المنصات الرقمية وتحليل البيانات وفهم قواعد المنافسة العمومية. إلى جانب ذلك، يجب إرساء ثقافة حكمة رشيدة داخل المؤسسات، تعتمد على المساءلة والشفافية ونشر المعلومات وإشراك الفاعلين الاقتصاديين بشكل منتظم

لضمان تحسين مستمر للمنظومة. كما أن تطوير آليات المراقبة والتتبع، سواء الداخلية أو الخارجية، يساهم في ضمان تنفيذ العقود وفقاً للمعايير المطلوبة، ويحد من النزاعات المحتملة عبر الكشف المبكر عن الاختلالات وتصحيحها في الوقت المناسب.²¹

لا يمكن إغفال دور التعاون المؤسسي والمقارنات المرجعية مع أنظمة التسيير الحديثة في الدول المتقدمة، إذ تمكن الإدارة من تبني أفضل الممارسات وتحسين نموذجها الخاص وفقاً للسياق المحلي. وبذلك، فإن تحسين فعالية إدارة العقود الإدارية ليس مجرد عملية تنظيمية أو تقنية، بل هو مشروع إصلاحي شامل يهدف إلى بناء إدارة عصرية، ناجعة، شفافة، وقادرة على مواكبة تطورات الدولة الحديثة وتلبية انتظارات المجتمع والفاعلين الاقتصاديين بكفاءة وفاعلية عالية.

2.2- الرقمنة وتسهيل الإجراءات:

ركز القانون على تطوير استخدام التكنولوجيا في إدارة العقود لتسهيل الإجراءات وتحسين فعاليتها. ويشمل ذلك تقديم العروض إلكترونياً، وإدارة الوثائق رقمياً، وتتبع تنفيذ العقود عبر أنظمة إلكترونية موحدة. وتتيح هذه الأدوات الرقمية تقليل البيروقراطية وتسريع المساطر الإدارية بشكل ملحوظ. كما تعزز من شفافية العمليات ومراقبتها بدقة، ما يقلل من فرص التلاعب والفساد. ويتيح النظام الرقمي توثيق كل المراحل والإجراءات، مما يسهل مراجعتها ومحاسبة الأطراف عند الحاجة. كما يشجع القانون على دمج التقارير الرقمية في تقييم الأداء ومتابعة التنفيذ. ويعزز من التواصل بين الإدارة والمتعاملين الاقتصاديين.

ويضمن القانون حماية المعلومات والبيانات لضمان سرية العروض والمستندات. ويتيح استخدام الأنظمة الإلكترونية إصدار تنبيهات ومتابعة المواعيد النهائية تلقائياً. كما يساهم في رفع كفاءة الإدارة وتحسين جودة الخدمات. ويقلل من التأخير الناتج عن الإجراءات التقليدية. ويحفز المقاولين على الالتزام بالمواعيد والجودة. ويضمن توثيق شامل لكل العمليات والمستندات. ويزيد من مصداقية النظام التعاقدية. ويحقق التكامل بين الرقابة والإدارة الفعالة للصفقات العمومية.²²

- الرقمنة كآلية لتحديث تدبير العقود الإدارية وتعزيز الشفافية

أصبحت الرقمنة خياراً استراتيجياً لا غنى عنه في الإدارة الحديثة، خصوصاً في مجال تدبير العقود الإدارية الذي كان يعاني لسنوات طويلة من بطء الإجراءات وتعقّد المساطر وكثرة الوثائق الورقية وصعوبة تتبع مراحل التنفيذ. ومع توسّع حاجيات الإدارة وتعدد المتعاملين الاقتصاديين، برزت الحاجة إلى تبني أنظمة رقمية قادرة على مواكبة التطور، وتحقيق السرعة والفعالية، وضمان الشفافية في مختلف مراحل إبرام العقود العمومية. فاعتماد الإدارة على الأدوات الرقمية مكّن من تجاوز الإكراهات التقليدية المرتبطة بحركة الوثائق بين المصالح، والتأخر في الرد، وكثرة الحضور الشخصي ليُصبح تنفيذ المساطر أكثر سلاسة ووضوحاً.

كما ساهمت الرقمنة في تعزيز الثقة بين الإدارة والمقاولات من خلال توفير آليات واضحة للتتبع والمراقبة الآنية، مما قلّل من فرص التلاعب وأغلق الباب أمام الممارسات غير القانونية.²³ إضافة إلى ذلك، مكّنت البيانات الرقمية المجمّعة من وضع خطط استراتيجية دقيقة تعتمد على التحليل، مما سمح باتخاذ قرارات مستنيرة تحسّن جودة الخدمات العمومية. وهكذا، أصبحت الرقمنة ركيزة أساسية لتحديث منظومة العقود الإدارية، وتحويلها من إجراءات معقدة وبطيئة إلى مسار رقمي أكثر مرونة وفعالية.

- البوابة الرقمية للصفقات العمومية كأداة مركزية لتسهيل الإجراءات وضمان النزاهة

تمثل البوابة الرقمية للصفقات العمومية إحدى أهم الآليات التي اعتمدتها الحكومات لتحديث تدبير الصفقات وتسهيل الولوج إلى المعلومات وتبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالعقود العمومية. فقد تم تصميم هذه المنصة الإلكترونية لتكون فضاءً موحدًا يُمكن المقاولات من الاطلاع على الإعلانات، وتحميل ملفات المنافسة، وإيداع العروض بشكل إلكتروني آمن دون الحاجة للتنقل أو التعامل مع الوثائق الورقية. وتتيح البوابة مستوى عاليًا من الشفافية من خلال نشر كل مراحل الصفقات، من الإعلان إلى الإسناد، وهو ما يُمكّن المتنافسين والمجتمع من مراقبة سير العمليات بكل وضوح.²⁴

كما أن النظام الرقمي المدمج في البوابة يوفر تتبعًا دقيقًا لحالات الملفات، مع إرسال إشعارات فورية وتحميل الوثائق تلقائيًا، ما يساهم في تقليل الأخطاء البشرية وتجنب التأخير في المعالجة. وتُعتبر هذه البوابة أيضًا رافعة مهمة لتعزيز تكافؤ الفرص بين المقاولات الصغيرة والمتوسطة عبر تسهيل ولوجها للمعلومات التي كانت سابقًا حكرًا على فئات محدودة. وإلى جانب ذلك، تُوفّر البوابة بيانات إحصائية مهمة تساعد صانعي القرار على تقييم الأداء وتحسين السياسات العمومية المرتبطة بالصفقات. وبذلك أصبحت البوابة الرقمية للصفقات العمومية أداة محورية لتحديث الإدارة وترسيخ مبادئ الحوكمة الجيدة.²⁵

الخاتمة:

يمكن القول إن القانون 23-12 جاء ليشكل نقطة تحول جوهريّة في تنظيم العقود الإدارية، إذ أسهم بشكل ملموس في تعزيز مبادئ الشفافية والكفاءة داخل منظومة الصفقات العمومية، مع ما يترتب عن ذلك من حماية أفضل للمال العام ورفع فعالية المرفق العمومي. فهذا القانون لم يأتِ كتعديل جزئي لبعض المقتضيات، بل كإطار قانوني متكامل يستجيب لواقع جديد فرضته متطلبات التنمية الاقتصادية وتزايد حاجيات الإدارة والمجتمع، وينسجم مع التوجه العام الرامي إلى تحديث الهياكل الإدارية واعتماد المقاربات الحديثة في التدبير العمومي. وقد أرسى المشرّع من خلال هذا القانون قواعد دقيقة تضمن المساواة

بين المتنافسين وتكافؤ الفرص عبر ضبط معايير المشاركة وتوضيح إجراءات طلب العروض، ومنع كل أشكال التلاعب أو الإقصاء غير المبرر، الأمر الذي جعل المنافسة أكثر موضوعية وفعالية.

كما وضع القانون آليات محكمة لتقييم العروض واختيار الأنسب منها بما يحقق المصلحة العامة، حيث نص على معايير تقنية ومالية واضحة، وألزم الإدارة بالاعتماد على منهجيات دقيقة في ترتيب المتنافسين، مع توثيق كل مراحل الفحص والدراسة لضمان قابلية المراقبة والتدقيق. وقد انعكس ذلك إيجاباً على جودة إنجاز المشاريع، لأن اختيار العرض الأفضل لم يعد يخضع فقط لمعيار الثمن الأدنى، بل أصبح يستند إلى مؤشرات الجودة والابتكار والكفاءة في التنفيذ. وفي السياق ذاته، عزز القانون دور الرقابة المالية والإدارية سواء قبل الإبرام أو أثناء التنفيذ أو بعد انتهاء المشروع، مما جعل منظومة التتبع أكثر صرامة وفعالية، وأسهم في اكتشاف الاختلالات مبكراً ومعالجتها قبل أن تتسبب في هدر المال العام أو تعطل تنفيذ البرامج التنموية.

ومن أبرز الإضافات التي جاء بها القانون أيضاً، تطوير الطعون وإعطاء المتعاملين الاقتصاديين إمكانية الاعتراض على القرارات التي قد تعثر بها مخالقات، في إطار من الشفافية واحترام حقوق الدفاع. وقد أدى ذلك إلى خلق بيئة تنافسية أكثر عدالة ونزاهة، تشجع المقاولات الجادة وذات الكفاءة على المشاركة بثقة أكبر. كما لا يمكن إغفال الدور الحيوي للرقمنة التي أعطتها القانون مكانة محورية في تدبير الصفقات، حيث شجع على استعمال المنصات الإلكترونية ونظم المعلومات لتلقي العروض ونشر الإعلانات وتتبع مراحل المشاريع. وقد ساهم هذا التوجه الرقمي في تقليل الأخطاء، وتسريع المعالجات، وتوفير قاعدة بيانات دقيقة تسهل عملية اتخاذ القرار وترفع من فعالية الأداء الإداري.

وفي إطار تحسين جودة العقود، أولى القانون أهمية خاصة لتطوير دفاتر الشروط وجعلها أكثر دقة ووضوحاً، بالإضافة إلى إدماج معايير الجودة والبعد البيئي والاجتماعي في محتواها، انسجاماً مع مبادئ التنمية المستدامة. وهذا التوجه الجديد مكن من إنجاز مشاريع تحترم البيئة، وتولي اهتماماً للجوانب الاجتماعية كتشغيل اليد العاملة المحلية وتحسين ظروف العمل، ما يعكس انتقال الإدارة من منطق الإنجاز السريع إلى منطق الجودة وتأثير المشاريع على المدى المتوسط والبعيد.

ولا شك أن هذه المنظومة المتكاملة أسهمت في تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطنين والمتعاملين الاقتصاديين، إذ باتت عملية التعاقد أكثر شفافية وموضوعية، وتراجعت بذلك مظاهر الفساد والاحتيال التي كانت تشوه مسار الصفقات العمومية. وبذلك، لم يعد القانون 12-23 مجرد إطار تنظيمي، بل أصبح أداة استراتيجية لتطوير الإدارة العمومية وتحديث أساليب التعاقد، من خلال خلق توازن محكم بين متطلبات المرفق العام من جهة، وحماية حقوق ومصالح المتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى.

وفي الختام، يتبين أن المستجدات التي جاء بها هذا القانون تمثل خطوة رائدة نحو تحسين الحكامة وتعزيز الاستقرار القانوني والاقتصادي في مجال الصفقات العمومية. كما تؤكد أهمية التحديث القانوني المستمر باعتباره الطريق الأمثل لضمان فعالية واستدامة المشاريع العمومية، ورفع جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتطوير نموذج تدبيري قادر على مواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يعرفها العالم المعاصر.

الهوامش:

¹ سايجي كمال، مجدوب خيرة، «آليات الجديدة للوقاية من الفساد في إبرام الصفقات العمومية في الجزائر في ظل القانون 12/23»، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 2، 2024، ص 614-634.

² سليمان رقيق، أثر القانون 23-12 على تعزيز الشفافية وحوكمة العقود الإدارية، منشورات مخبر الدراسات القانونية، جامعة قسنطينة، 2024. ص 202.

³ بن عطاء لله هشام، أساليب إبرام العقود الإدارية في الجزائر، جامعة زيان عاشور - الجلفة، 2021. ص 170.

⁴ قرومي إدريس، تحديث آليات الإبرام في العقود الإدارية في ضوء قانون الصفقات العمومية 23-12، مجلة القانون والإدارة، جامعة وهران 2، العدد 9، 2024. ص 23.

⁵ قشي خديجة، الرقابة على الصفقات العمومية في التشريع الجزائري وفق قانون 23-12، دار الخلدونية، الجزائر، 2024.

⁶ قشي خديجة، مرجع نفسه، ص 22.

⁷ لباز فاطمة، الإصلاح القانوني للصفقات العمومية في الجزائر: قراءة في أحكام القانون 23-12، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة بسكرة، العدد 22، 2023. ص 55.

⁸ لمصادفة نجيم، علي محمد، «مدى تجسيد آليات الحكامة في الصفقات العمومية ضمن القانون 12/23»، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 9، العدد 1، 2025، ص 75-96.

⁹ لباز فاطمة، مرجع سابق، ص 103.

¹⁰ محمد الأعرج، العقود الإدارية في القانون العام، دار السلام للنشر والتوزيع، الرباط، 2012، ص 23.

¹¹ ناصر لباد، «العقود الإدارية ومكانة الصفقات العمومية منها في القانون الإداري الجزائري»، Revue Algérienne des Sciences Juridiques et Politiques، المجلد 50، العدد 3، 2013، ص 221-244.

¹² بوغزالة عبد الحق، العقود الإدارية بين النظرية والتطبيق بعد صدور القانون 23-12، دار هومة، الجزائر، 2024. ص 69.

¹³ أسماء بن قانة، الصفقات العمومية في التشريع الجزائري: دراسة تحليلية مقارنة، دار الخلدونية، الجزائر، 2016. ص 25.

¹⁴ محمد الأطرش، الرقابة على الصفقات العمومية وإشكالات تنفيذها، المركز العربي للنشر، تونس، 2017. ص 125.

- ¹⁵ محمد فوزي بن عزوز، العقود الإدارية في القانون الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2013. ص 89.
- ¹⁶ محمود عاطف، العقود الإدارية، دار هومة، الجزائر، 2000. ص 69.
- ¹⁷ قمر عبد الوهاب، التحكيم في منازعات العقود الإدارية في القانون الجزائري، دار المعرفة، 2009. ص 48.
- ¹⁸ خالد خليفة، دليل إبرام العقود الإدارية في القانون الجزائري الجديد، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017. ص 63.
- ¹⁹ أحمد محيو، الصفقات العمومية في التشريع المغربي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2015. ص 36.
- ²⁰ عبد العزيز سالمان، المناقصات والمزايدات والعقود الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2009. ص 21.
- ²¹ عمار عوادي، القرارات والعقود الإدارية بين علم الإدارة العامة والقانون الإداري، دار هومة، الجزائر، 1999. ص 25.
- ²² محمد الصغير بعلي، القانون الإداري: المبادئ العامة والتنظيم الإداري والعقود الإدارية، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2014. ص 12.
- ²³ عبد الغني بسيوني عبد الله، القانون الإداري: العقود الإدارية والرقابة عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 2010. ص 33.
- ²⁴ عبد الفتاح بيومي حجازي، الصفقات العمومية وإبرام العقود الإدارية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008. ص 41.
- ²⁵ سعيد بوشعير، إجراءات إبرام الصفقات العمومية في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2011. ص 13.